



سياسة تهيئة الإقليم والاتجاه نحو تنمية إقليمية مستدامة في الجزائر

Sustainable Regional Planning and the Trend Towards Regional Development in Algeria

صبيحة حرار*

مخبر LARAFIT، جامعة وهران 2

الجزائر

sabehaharrar@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/14

تاريخ القبول: 2024/11/15

تاريخ الإرسال: 2024/10/01

ملخص:

اتسمت إعادة إطلاق سياسة أكثر حزمًا منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لتحسين تأثير سياسات تخطيط استخدام الأراضي على التنمية الإقليمية، بالعديد من الإنجازات التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في المناطق ورفاهية الجزائريين. في هذا العمل البحثي، حاولنا تحديد تأثير سياسات التهيئة الإقليمية في مكافحة التفاوتات المكانية في التنمية. حاولنا عرض الأشكال المختلفة للتفاوتات، والتفاعلات المكانية، والتقارب الإقليمي في الجزائر من حيث التنمية على مستوى جميع الولايات اعتمادنا منهجًا وصفيًا و نقديًا لتتبع مختلف مراحل السياسة الوطنية للتخطيط منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا. سنتطرق لعرض جميع الأدوات والآليات الخاصة بالسياسة الوطنية للتخطيط، وفي النهاية، من خلال قراءة نقدية لـ SNAT، نناقش مبادئه، خصوصًا مبادئ العدالة والكفاءة، في تنفيذ سياسة الدولة مع التركيز على مساهمات و حدود سياسات التهيئة الإقليمية في إرساء التنمية الإقليمية في جميع ولايات الجزائر.

الكلمات المفتاحية: إقليم ; تهيئة الاقليم ; تنمية مستدامة ; جزائر; تفاوتات

Abstract :

The reintroduction of a more assertive policy since the first decade of the 21st century, aimed at improving the impact of land-use planning policies on regional development, has been characterized by numerous achievements intended to enhance the quality of life in regions and the well-being of Algerians.

In this research, we have attempted to identify the impact of regional planning policies in addressing spatial disparities in development. We have sought to present the various forms of disparities, spatial interactions, and regional convergence in Algeria in terms of development at the level of all provinces.

We adopted a descriptive and critical approach to track the various stages of national planning policy from independence to the present day. We will present all the tools and mechanisms of the national planning policy, and finally, through a critical reading of the SNAT (National Spatial Development Plan), we will discuss its principles, particularly the principles of fairness and efficiency, in the implementation of state policy, focusing on the contributions and limitations of regional planning policies in establishing regional development across all of Algeria's provinces.

Key Words: Regional Planning ; Sustainable Development ; Algeria ; Disparities ; territory.

JEL Classification: R58 ; R11; Q01

*مرسل المقال: حرار صبيحة (sabehaharrar@gmail.com)



المقدمة:

لقد راكمت الجزائر خبرة طويلة في مجال تهيئة الإقليم و قد مر مسار سياسات تخطيط الأراضي بعدة مراحل. من النهج التقليدي للتخطيط إلى التخطيط الجديد المدفوع بآثار العولمة والحضرية وكذلك ضرورات التنمية المستدامة، أصبحت الدولة على دراية بالتدخل في الإقليم.

إن الاختلالات الإقليمية الموروثة من الفترة الاستعمارية والتي تفاقمت خلال فترة الاقتصاد المخطط تعني أن استراتيجية التخطيط الإقليمي أخذت فرصة جديدة للحياة في السياق الجديد للعولمة والانفتاح الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان التماسك الترابي للبلاد، الذي يقوم على تقليص الفوارق الجهوية وتقليص الفجوات والاختلالات بين المناطق من أجل تحسين نوعية حياة جميع المواطنين.

اتسمت إعادة إطلاق سياسة أكثر حزمًا منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لتحسين تأثير سياسات تخطيط استخدام الأراضي على التنمية الإقليمية، بالعديد من الإنجازات التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في المناطق ورفاهية الجزائريين.

في هذا العمل البحثي، حاولنا الإجابة عن السؤال التالي

ما هو تأثير سياسات التهيئة الإقليمية في مكافحة التفاوتات المكانية للتنمية؟

حاولنا عرض الأشكال المختلفة للتفاوتات، والتفاعلات المكانية، والتقارب الإقليمي في الجزائر من حيث التنمية على مستوى جميع الولايات و توصيف دور سياسات تهيئة الإقليم في التنمية الإقليمية في الجزائر و فهم التباينات المكانية في مختلف المناطق لجميع الولايات.

المنهجية المتبعة: الهدف النهائي من هذا العمل هو فهم دور سياسات تهيئة الإقليم في الولايات المختلفة، لذلك اعتمدنا منهجًا وصفيًا و نقديًا

لتتبع مختلف مراحل السياسة الوطنية للتخطيط منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا. من النموذج الاستعماري إلى السياسة المعاصرة، مرورًا بالسياسة المركزية للاقتصاد المخطط، نعرض أعمال الدولة في مجال إعادة التوازن الإقليمي للتراب الوطني. في مرحلة ثانية، سنتطرق لعرض جميع الأدوات والآليات الخاصة بالسياسة الوطنية للتخطيط، وفي النهاية، من خلال قراءة نقدية للـ SNAT، نناقش مبادئه، خصوصًا مبادئ العدالة والكفاءة، في تنفيذ سياسة الدولة مع التركيز على مساهمات و حدود سياسات التهيئة الإقليمية في إرساء التنمية الإقليمية في جميع ولايات الجزائر.

أسفر هذا العمل عن عدة دروس تتعلق بموقع الولايات من حيث التنمية الإقليمية.

يتميز شمال البلاد بثلاث مجموعات رئيسية، وهي: منطقة الجزائر، ومنطقة الغرب، ومنطقة قسنطينة، حيث تتمتع بمستوى اقتصادي واجتماعي مُرضٍ. وتجمع هذه المناطق الولايات التي تتمتع بميزات أكبر في معظم أبعاد جودة الحياة. يعاني الداخل من البلاد من بعض الانعزال في مجال البنية التحتية والخدمات. على الرغم من العدد الكبير من أنشطة التجارة والخدمات في المنطقة، فإن عملية التنمية الإقليمية في الداخل لا تزال غير كافية. تتوافق هذه المساحات المتوسطة مع المناطق الجبلية أو السهلية.



أما جنوب البلاد، فيعاني من ضعف القواعد الإنتاجية وقلة أنشطة الخدمات، مما يجعله متأخرًا جدًا في مجالات التنمية. هذه المساحة الصحراوية الواسعة، التي تواجه تحديات بسبب اتساعها ومناخها، تعاني من صعوبة الوصول وتكامل بشكل صعب في الديناميكية الاقتصادية للبلاد. لا تعوض الأنشطة النفطية والكثافات السكانية المنخفضة (حيث تستفيد المرافق المنشأة بشكل أكبر السكان المحليين) عن هذا التأخر في التنمية إلا في بعض الولايات مثل بسكرة، ورقلة، والواد.

I. الاطار النظري للتنمية الإقليمية:

1. النهج الإقليمي للتنمية:

إن عدم المساواة في نشر التنمية في الفضاء ملحوظ على الصعيدين الدولي والوطني. في الحالة الأولى، نرى دائماً اختلالاً في التوازن بين الشمال والجنوب. وعلى المستوى الوطني، تستمر أوجه عدم المساواة في التنمية في الاتساع بين أقاليم البلدان. هذا النهج هو نتيجة التنظيم المكاني الجديد للتنمية. بالنسبة لبعض المؤلفين، هذا هو نموذج التطوير من الأسفل. وهذا يتعارض مع التنمية من الأعلى ويستند إلى عملية اقتصادية عفوية تؤدي إلى تعميم التنمية (JC Perrin, 1983).

منهج التنمية من الأعلى كما تصورها بيرو 1950 (أقطاب النمو)، بودفيل 1961 (أقطاب التنمية)، بيرين 1974 (المناطق المحورية)... يعتمد على نظرية الاستقطاب. ووفقاً لهذا المفهوم، فإن هذه هي الأقطاب التي تهيمن عليها قوى الجذب المركزي التي، بعد مرحلة من التراكم، تدفع بقية الاقتصاد والفضاء. وسرعان ما شكك هيرشمان ورستو في آليات الانتشار هذه؛ شكك الأخير في جودة تأثيرات الانتشار من القطبين إلى الأطراف والقدرة التلقائية لآليات الاستقطاب / الانتشار لضمان تعميم التنمية. ويؤكد العديد من المؤلفين أن التنمية من أعلى تؤدي إلى زيادة تراكمية في عدم المساواة في التنمية (ميردال، 1957)، وإلى تنمية مستقطبة إلى الأبد مدفوعة بقدرات الابتكار المتفوقة في المدن الكبرى (فريدمان، 1972). إن التطوير من أعلى إلى أسفل محل نزاع وانتقادات شديدة. وهذا تطور غير متكافئ. إنه يفتح المجال أمام تصور جديدة وهي التنمية من الأسفل. وبهذا المعنى، تم تطوير العديد من النظريات لمحاولة تفسير التفاوتات المكانية في التنمية، وبالتالي تشكيل مجموعة نظريات التنمية الإقليمية. ومع ذلك، تظل هذه المجموعة غامضة إلى حد عدم وجود إجماع على النهج النظري الذي يفسر التنمية الإقليمية؛ "لا توجد نظرية عامة للتنمية الإقليمية متاحة حتى الآن" (Boisvert, 1996).

1.1 مفهوم التنمية الإقليمية:

مع أخذ الاعتبارات السابقة في الاعتبار، فقد كان يُنظر إلى التنمية منذ فترة طويلة على أنها مجموعة من التغييرات الكمية والتقدمات القابلة للقياس في المنتجات والدخل. ومثل هذا التطور، المسمى بالوظيفي، يقوم على التبادل والتنقل وزيادة الأبعاد. وتعد الشركات العامة والخاصة الكبيرة وكذلك المؤسسات الدولية هي القوة الدافعة وراء هذا التطور.



منذ السبعينيات، دخل هذا النموذج في أزمة. وأوجه القصور فيها تؤدي إلى ظهور نموذج التنمية الإقليمية. ويصاحب هذا النموذج الجديد ثورة فكرية طبعت مفاهيم التنمية. وهكذا ترتبط العناصر الاجتماعية والسياسية بالتحليل الاقتصادي. نجد هذه التغيرات في W. Stöhr و J. Friedman، مؤسسي هذه الثورة. إن النهج المتبع في التنمية الإقليمية يدعو إلى التشكيك في التدابير المعتادة للتنمية، وقد تساءل دوبلي سيزر في عام 1969 عن هذه التدابير: "كيف يمكننا أن نتحدث عن التنمية إذا لم يتغير شيء من حيث البطالة والفقر وعدم المساواة، حتى لو تضاعف الناتج لكل فرد؟". وفي مثل هذا السياق، يجب تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بطريقة تحفظ الكرامة الإنسانية. ومنذ ذلك الحين، يفسح المنطق الوظيفي لتنظيم الحياة الاقتصادية المجال للمنطق الإقليمي الذي يقوم على تنمية الموارد المحلية مع إشراك جميع السكان.

وبناء على هذه الاعتبارات، يعتبر مفهوم التنمية الإقليمية بمثابة العملية التاريخية التي من خلالها يقوم المجتمع الإقليمي بإنشاء وإعادة تشكيل هياكله بشكل متناغم وفي ترابط مع بيئته الوطنية والدولية، وذلك للحصول على الروافع الاقتصادية أو غير الاقتصادية المناسبة اللازمة. للتأثير أو حتى تطوير مستقبلها الاقتصادي وزيادة رفاهيتها. وهذا التعريف العام للغاية يعني القول بأن الأمر يتعلق بجميع الجهود الرامية إلى تحسين تنظيم السكان والنشاط البشري في الفضاء. ومن وجهة النظر هذه، تنشأ التنمية الإقليمية من حيث الموارد والمهارات والاحتياجات الإقليمية لبدء ديناميكيات عالمية. إنه نهج سياسي يتضمن تولي المسؤولية وتربية التفاوض ومكانة المواطنة النشطة مع تجنب الغوغائية (Lévy J , Lussault M, 2003). هنا يأتي دور الدولة مركزيا في إطلاق عملية التنمية الإقليمية وتصحيح الاختلالات مهما كانت طبيعة النظام السياسي.

1.2. التنمية الاقتصادية الإقليمية

حتى الخمسينيات من القرن الماضي كانت نظرية "التنمية من أعلى"؛ و نظرية أقطاب النمو هي النظريات السائدة وألهمت إلى حد كبير سياسات التخطيط الإقليمي.

ووفقا لهذا النموذج، يتم ضمان التنمية الإقليمية من خلال شركات وطنية كبيرة، سواء كانت عامة أو خاصة. ولذلك ارتبطت الاقتصادات الوطنية بمفاهيم التنمية الاستقطابية والمركزية. ظهرت العديد من العيوب في أعقاب هذا النموذج، لا سيما تلك المرتبطة بتفاقم عدم المساواة بين المناطق. وفي الواقع، لم تستفد أقطاب النمو إلا المناطق المعنية، كما عبر عن ذلك Aydalot (1976): "التنمية تخلق التخلف؛ الثروة تخلق الفقر."

اعتمد نموذج التنمية المركزي هذا على أهداف اقتصادية بحتة مما أدى إلى تكاليف نمو إضافية وأضرار بيئية. مع الأخذ في الاعتبار اعتبار المكان محايذاً ولا يمثل سوى تكاليف النقل؛ ولم يتمكن المخططون تحت تأثير الاقتصاديين الليبراليين والماركسيين من تعزيز المساحة المادية. التشكيك في هذا النموذج يؤدي إلى نهج جديد وهي التنمية من الأسفل. ويستند هذا الأخير إلى مفاهيم شومبيترية للغاية التي تفضل ظهور الشركات الصغيرة والمتوسطة بدلا من الاستثمارات المحلية الكبيرة التي تقررها الدولة. بمعنى أن الصغير جميل؛ الاستثمارات المنتشرة في جميع أنحاء الإقليم والموارد البشرية



هي المحركات الجديدة للتنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم تنفيذ توجهات جديدة لسياسات الدولة فيما يتعلق بالتخطيط الإقليمي لتكون جزءاً من منظور التنمية المستدامة الذي يجمع بين المعيارين الاقتصاديين؛ البيئية والاجتماعية. ولكن لكي تكون رؤية التنمية المستدامة كاملة، يجب أن تتضمن بعداً رابعاً: البعد المكاني. ويتضمن الأخير البحث عن تدابير تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة، والحد من عدم المساواة في التنمية بين الأقاليم. إن الهدف المتمثل في الحد من الفوارق المكانية هو التحدي الرئيسي للاقتصاد الإقليمي. إن هذا السؤال البعيد المدى يثير قلق الساسة وخبراء الاقتصاد على السواء. بالنسبة للأخيرة، فإن النقاش حيوي ويقع في قلب النظرية الاقتصادية التي تسعى إلى فهم الآليات الأساسية للتوطين والتكتل. ومن خلال الفهم الجيد لهذه الآليات على وجه التحديد، يمكننا تنفيذ سياسة التخطيط الإقليمي. على الرغم من التفسيرات التي قدمها منظرو الاقتصاد المكاني، فإن مشكلة وضع تصور للتدخل العام من حيث عدم المساواة في التنمية لم يتم تناولها من وجهة نظر معيارية ويفتقرون إلى مراجع صارمة لتحديد هذا التوازن المفضل اجتماعياً.

II. استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية الإقليمية:

في الواقع أن السياسة الجهوية تتعارض مع نهج "عدم التدخل" الذي ينظم البحث عن العمل من خلال تنقل الناس. يدور المعنى الدقيق لسياسات التخطيط الإقليمي حول تنظيم التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم، كبديل للتشغيل البسيط لسوق العمل الذي من شأنه أن يدفع السكان إلى الانتقال للبحث عن عمل (Giguou et al, 2001, p 111).

وبالنظر إلى السياق الحالي للعملة والانفتاح، يبدو أن تنظيم الفضاء يستغني عن التراث التاريخي الذي يتميز بالمركزية الاقتصادية والسياسية القوية للتحرك نحو اللامركزية مع كونه جزءاً من إطار التنمية المستدامة. أن هدف الاقتصاد المكاني هو دراسة التوزيع المكاني للأفراد والأنشطة. وهي مهمة بمسائل التكتل وتكوين المدن وتخصص المناطق. الاقتصاد الجغرافي الجديد يلهم السياسات الإقليمية. إن إدخال العوامل الخارجية، وزيادة العائدات، فضلاً عن نماذج المنافسة غير الكاملة، يوفر منطقاً جديداً للتحليل الاقتصادي الإقليمي. وبالتالي فإن نموذج كروجمان الذي ينص على أن انخفاض تكاليف المعاملات بين منطقتين سيؤدي إلى تركيز قوي في إحدى المنطقتين مما يعطي ميزة حاسمة للأولى التي تمكنت من فرض نفسها (كروجمان، 1993) يعتمد على مفهوم زيادة العائدات. ووفقاً لكروجمان، فإن وجود عوائد متزايدة في النظام الإنتاجي يسمح بظهور تأثير كرة الثلج مما يؤدي إلى خلق ديناميكيات الاستقطاب وتعزيز التكتل. ومع وضع هذا في الاعتبار، يصبح من الضروري تنفيذ إجراءات واسعة النطاق من شأنها تعديل قوى التكتل

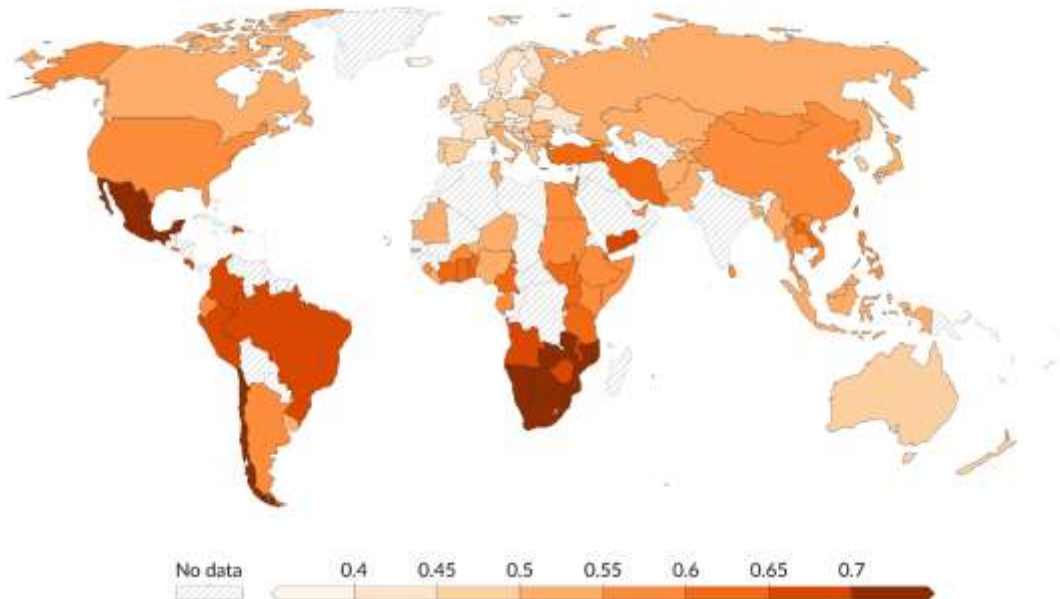
على الرغم من أن النظرية الاقتصادية المكانية قدمت تفسيرات متماسكة للجغرافيا الاقتصادية الحالية، إلا أنه لا تزال هناك العديد من الصعوبات عندما يتعلق الأمر بوضع تصور للتدخل العام. وتعود هذه المشاكل إلى غياب النموذج العام الذي يتناول مسألة تخطيط استخدامات الأراضي. النماذج الحالية غالباً ما تكون بدائية للغاية. يجادل فوجيتا

وتأسيس بأنه لا يوجد نموذج نظري لتفسير المشهد الاقتصادي للمجتمعات شديدة التنوع. تعتمد معظم النماذج على التحليلات الجزئية.

1.2. التفاوتات الإقليمية:

"إن التفاوتات الكبيرة والدائمة بين المناطق يمكن أن تهدد نجاح سياسة النمو، من خلال تفاقم الاختلالات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية" (فيوت، 1967) (إن مسألة التفاوتات المكانية حاضرة في جميع المناقشات. وسواء كان الأمر يتعلق بسوق العمل أو التعليم أو الصحة أو التنمية الاقتصادية بشكل عام، فإن التفاوتات المكانية تشكل مشكلة حقيقية بسبب أهميتها ويقدر ما تشكل مصادر خلل وظيفي سواء على المستوى الاقتصادي أو بسبب تباطؤ النمو أو على المستوى الاقتصادي. المستوى الاجتماعي بسبب خلق التوترات الاجتماعية والفصل الحضري. ومن هذا المنطلق، يصبح الحد من الفوارق المكانية أولوية رئيسية لصانعي القرار العمومي من أجل تعزيز ظروف النمو والتنمية الترابية. إن التفكير في مسألة التفاوتات المكانية يحشد مجالين من الأدبيات، الأول ينتمي إلى الاقتصاد الدولي، ويعرض مفهومي للتفاوتات المكانية. والمجال الثاني، المتعلق بالاقتصاد الجغرافي الجديد، يقدم عدة إجابات في إطار نظرية النمو الداخلي والتنمية غير المتكافئة.

الشكل 01: "عدم المساواة في العالم"



المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم (2023)

تبين الخريطة اعلاه مجموعة من مؤشرات عدم المساواة التي يتم قياسها وفقاً لتعريفين مختلفين للدخل الذي يتم الحصول عليه من مصادر مختلفة.



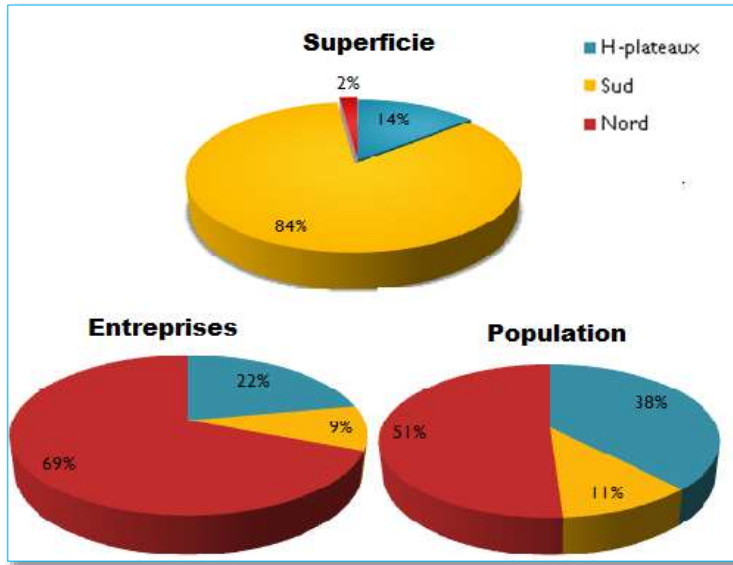
وفيما يتعلق بالعلاقة بين عدم المساواة والتنمية، هناك ثروة من المؤلفات التي تدرس بالفعل الأشكال المتعددة للتفاوتات التي تنتج عن مراحل مختلفة من التنمية. وهو يسلط الضوء، بعد تحديد أشكالها وتحديد محدداتها، على آثار وعواقب تفاقم أوجه عدم المساواة على نمو بلد ما. عندما يتعلق الأمر بالتفاوتات المكانية، عادة ما تتعارض أطروحتان: أطروحة التقارب (من الاتجاه الكلاسيكي الجديد) والأطروحة التي تخلص إلى أن التفاوتات تتعزز. وقد تناول العديد من المؤلفين مشكلة عدم المساواة منذ السبعينيات، ولا سيما جون راولز، "نظرية العدالة" (1971)؛ بيير روزانفالون وجان بول فيتوسي، "العصر الجديد لعدم المساواة" (1996)؛ جان بيير دوبوي، "الليبرالية والعدالة الاجتماعية" (1992)، وأماتيا سين، "إعادة النظر في عدم المساواة" (1992). (وفيما يتعلق بموضوع الفوارق في البلدان النامية، فقد تناولت هذه القضية العديد من الأعمال التي تم تنفيذها في جميع أنحاء العالم، ولكن العمل الذي تم تنفيذه في اليابان في "معهد الاقتصادات النامية" هو الأكثر أهمية. ويحتل الاقتصاديون مثل كينيتشي أومان، وماساهيسا فوجيتا، ويونغ هان كيم مكانة بارزة. تركز أبحاثهم الأخيرة على موضوع "العولمة والتكامل الإقليمي والاقتصاد المكاني". كما يشتهر الاقتصاديون الأمريكيون في هذا المجال، ومن أبرزهم بول كروجمان وأنتوني فينابلز، وهما من الرواد الذين تناولوا قضايا الفوارق المكانية والتنمية. وقد أثر عملهم على تفكير البنك الدولي حول هذا الموضوع. ويشهد على ذلك تقرير الأخير الصادر عام 2009 تحت عنوان "إعادة النظر في الجغرافيا الاقتصادية". قبل الاستمرار في مراجعة الأدبيات، يبدو من الضروري توضيح المقصود بـ "عدم المساواة" و "التفاوتات" وملاحظة خصوصيات التحليل الإقليمي عندما يتعلق الأمر بمسألة التفاوتات المكانية

III. مبادرات التنمية الإقليمية في الجزائر

تعد مسألة التوزيع غير العادل للثروة في منطقة معينة مصدر قلق كبير يؤثر على جميع البلدان. الجزائر ليست استثناءً من هذه الملاحظة للتفاوتات المكانية. تتفق كافة التحليلات على وجود فوارق كبيرة بين المناطق الغنية بالموارد الطبيعية والمناطق الهشة بيئياً (المناطق الجبلية، المناطق الجنوبية). (وبطبيعة الحال، تعتبر البيانات الطبيعية حاسمة في التمايز المكاني، ولكن أهم أوجه عدم المساواة ترتبط بالتركيز العالي للنشاط الاقتصادي في المناطق الساحلية والفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في مجالات الصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب والصرف الصحي.



الشكل 02: " التفاوتات الاقليمية في الجزائر "



المصدر : من اعداد المؤلفه

ان الجهود المبذولة للحد من عدم المساواة بين المناطق الجزائرية ملحوظة، لكن الشمال الجزائري يواصل الحفاظ على موقعه المتفوق ونفوذه على حساب الجنوب (المرتفعات والصحراء). (ولم يتغير هذا الانقسام الساحلي الداخلي لأكثر من خمسين عامًا. طوال هذه الفترة، كانت برامج تخطيط استخدام الأراضي عنصرًا رئيسيًا في سياسة الحكومة. وتألفت هذه السياسات من إجراءات إعادة التوزيع، ومكافحة الإقصاء، ولكن أيضًا بدايات التخطيط المكاني.

لقد راكمت الجزائر خبرة طويلة في مجال التنمية الجهوية. الهدف من هذا المبحث هو تتبع المراحل المختلفة لسياسة التخطيط الوطني منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا لنكشف تصرفات الدولة فيما يتعلق بإعادة التوازن إلى التراب الوطني.

1. إخفاقات سياسة التخطيط المركزي في الاقتصاد المخطط

تأثرت التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية الجهوية بالفكر الاقتصادي الاشتراكي الموجه نحو مشكلات التخلف والتنمية. ويتم تأكيد الصراع على السلطة وتكوين الدولة وتفرداها من خلال مركزية أنشطة القيادة في العاصمة (بنجلید، 1978. ص 4). وتشكل الصناعات التحويلية الهدف المركزي ذي الأولوية لجميع سياسات التنمية. ويعتبر التصنيع عاملاً رئيسياً في سياسة تخطيط استخدام الأراضي.

هذه الرغبة في تزويد البلاد بقاعدة صناعية كثيفة ومتنوعة تهدف إلى القضاء على التخلف الموروث من الفترة الاستعمارية من الاقتصاد هي جزء من تقليد Perroux وترتكز مثل هذه الرؤية على بناء صناعات ثقيلة من المفترض أن تؤدي إلى تأثيرات نهائية من ناحية في الكيمياء، وفي الصناعة الميكانيكية من خلال إنتاج السلع الرأسمالية (الأدوات، المحركات، الآلات، إلخ)، ومن ناحية أخرى، في الزراعة من خلال توفير المنتجات اللازمة لصناعة المعدات الزراعية وكذلك الأسمدة وهذه الرؤية نفسها هي جزء من قراءة بيرو لمشكلة التخلف التي تفضل التنمية من خلال



أقطاب النمو. وكان هذا الأخير يفتقر إلى الديناميكية وكانت التأثيرات غير المباشرة بطيئة في الظهور. وكان لتركيزهم على الشريط الساحلي آثار مؤسفة على الاقتصادات الإقليمية وشبه الإقليمية.

وقد تسبب في تنمية مستقطبة تتركز في المناطق الساحلية، مما أدى بسرعة إلى ظهور آثار عدم التوازن. رغم التقدم المحرز خلال هذه الفترة من حيث تجهيز المناطق الأكثر فقرا (بفضل برامج الولايات الخاصة والخطط البلدية) وتعزيز المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدها بالمواقع الصناعية بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي أما بالنسبة للمناطق المتخلفة، فقد استمرت الاختلالات الجهوية، وتزايدت التفاوتات المكانية بين الشمال الجزائري ومناطق الهضاب العالية والجنوب. علاوة على ذلك، أدى تفكك الهياكل المكانية إلى التدهور الزراعي والانفجار والفوضى الحضرية داخل المناطق الأكثر تفضيلاً وإفقار المناطق الريفية وتهميشها.

وأخيراً، من الواضح أن إرث أكثر من عقد من التنمية المركزية باتباع منطق الاشتراكية الجزائرية ثقل. في جميع مراحل التنمية خلال هذه الفترة، من خلال التعديلات الإقليمية أو التخطيط القطاعي الوطني والمركزي، ثم الجهوية التي تفتقر إلى الوسائل والقوة، ثم الجهوية الأكثر تفصيلاً منذ عام 1973؛ تجسد من خلال إنشاء نظام تخطيط محلي على مستوى الولايات والجماعات مدمج في التخطيط المركزي ومجهز بالأدوات (PMU)، PCD، (ZHUN)، وأخيراً التوجه نحو التخطيط المكاني على ثلاثة مستويات مع تنفيذ SNAT، SRAT وخطط الولايات، كان الهدف هو مكافحة عدم المساواة المكانية في البلاد.

ولسوء الحظ، كشفت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في ذلك الوقت عن الخلل الوظيفي في الاقتصاد الريعي بشكل خاص. حدود اللامركزية وهي فكرة وردت على نطاق واسع في الخطط وتعكس المحتوى الديمقراطي للتخطيط الوطني، وأظهرت تهيمش السلطات اللامركزية.

2. السياسة المعاصرة للتنمية الجهوية

في التسعينيات، بدأت البلاد تحولاً جذرياً في سياستها التخطيطية، مما أدى في عام 2001 إلى صدور القانون رقم 01-20 لسنة 2001 المتعلق بالتخطيط الترابي في إطار التنمية المستدامة. تحدد أحكام هذا القانون المبادئ التوجيهية والأدوات اللازمة للتخطيط الترابي الذي من شأنه أن يضمن التنمية المتناغمة والمستدامة للفضاء الوطني، على أساس:

-الخيارات الاستراتيجية المطلوبة للتنمية من هذا النوع

-السياسات التي تساهم في تحقيق هذه الاختيارات

-تحديد أولويات أدوات تنفيذ التخطيط الجهوي وسياسة التنمية المستدامة.

لأول مرة يتم تحديد مبادئ وأسس السياسة الوطنية للتخطيط والتنمية. ويشدد النص على إشراك السلطات المحلية والمواطنين في نفس الوقت مع الدولة في إدارة سياسة التخطيط. ومن بين أهدافها المختلفة، نرى اهتماماً خاصاً بتكافؤ الفرص ومكافحة الفوارق المكانية. ويؤكد الفصل 4 من هذا القانون بوضوح على "التنمية المتناغمة لكامل التراب الوطني، وفقاً لما يلي: خصوصيات وأصول كل فضاء جهوي"، يشجع هذا القانون التوزيع المناسب، بين الجهات



والأقاليم، لقواعد ووسائل التنمية بهدف تخفيف الضغوط على الساحل والحوضر والمدن الكبرى وتعزيز المناطق الجبلية والهضاب الهضاب والمناطق الجنوبية.

وفي الوقت نفسه، تم إنشاء المجلس الوطني للتخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة. وتتمثل مهمتها على وجه الخصوص في: اقتراح التقييم والتحديث الدوري للخطة الوطنية لتخطيط استخدام الأراضي؛ المساهمة في تطوير الخطط الرئيسية الوطنية والإقليمية؛ وتقديم تقرير سنوي إلى مجلسي البرلمان حول تنفيذ الخطة الوطنية لتخطيط استخدام الأراضي. ويجب التأكيد أيضاً على أن هذا القانون وضع القضايا البيئية والتشاركية في قلب الخطاب الجديد حول التخطيط الإقليمي. في الواقع، فهو يدمج الاهتمامات المتعلقة بحماية وتعزيز المساحات والجماعات الحساسة بيئياً واقتصادياً، وبالتالي تلبية ضرورات التنمية المستدامة.

ويبدو أن سياسة التخطيط الترابي، كما حددها القانون 01-20 لسنة 2001، تعطي هذا القطاع زخماً جديداً يتميز بمقاربة حديثة للغاية تدمج مفهوم التنمية المستدامة المتفق عليه خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992.

وكجزء من هذا النهج الجديد للتخطيط الإقليمي، نرى إدخال مستويات جديدة من التدخل الإقليمي. هذه هي مناطق البرنامج والمدن الكبرى والمدن الجديدة. وفي هذه العملية التحررية، نطرح أيضاً اعتماد أدوات تنظيمية حديثة تستجيب لتنظيم هرمي يعكس طابعاً منظماً ونظاماً من القرارات المتشابكة. يتم مشاركة هذه المنظمة بين العديد من الأدوات، بدءاً من أدوات التوجيه الاستراتيجي العالمي مثل SNAT و SRAT، إلى خطط استخدام الأراضي في نقاط البيع وخطط التنمية الإقليمية للولايات. يفضل تنفيذ SNAT استخدام المخططات الرئيسية للبنى التحتية الرئيسية والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية المنصوص عليها في هذا القانون نفسه. وبالتالي فإن تطوير الخدمات والبنية التحتية يتبع منطق التنمية المتناغمة للإقليم.

الشكل 3 "مكونات سياسة التنمية الجهوية"

القوانين	المتدخلين	الأدوات
- القانون 01-20 لسنة 2001 - قانون هيئة الاقليم والتنمية المستدامة	- الوزارات - المديريات الولائية - البلدية - المؤسسات الاقتصادية - المجتمع المدني	- SNAT - SRAT - PAW

المصدر : من اعداد المؤلفه



3. اتجاه جديد للسياسة الاقليمية في الجزائر: نحو تنمية محلية داخلية:

مع الانفتاح والإصلاحات الاقتصادية التي تم إدخالها في التسعينيات، تم التخلي عن نموذج التنمية الجزائري تحت ضغط برامج صندوق النقد الدولي. وقد استؤنفت منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بعد استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وفي الواقع، فإن فشل الاستراتيجيات الحداثية والانتقال إلى اقتصاد السوق قد عزز مخاوف الجزائر بشأن ظروف التنمية. منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ مفهوم التنمية الإقليمية في التبلور. تتضمن السياسة الوطنية لتخطيط استخدام الأراضي المعتمدة في عام 2001 عنصر التنمية المحلية باعتباره لبنة أساسية في تنفيذ وتنفيذ التخطيط الإقليمي. ويؤكد على التنمية الأساسية للموارد المحلية ويؤكد على أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة المحليين. يدور الخطاب حول المسألة والتأزر والشراكة بين فئات مختلفة من الجهات الفاعلة وتحمل مسؤولية الاقتصادات والمجتمعات المحلية.

ي مفهومها للتنمية المحلية، ترى سياسة التخطيط أن:

“التنمية المحلية هي تنمية الإقليم الذي تقوده السلطات المحلية التي تتكون منها: البلديات والولايات وربما المنطقة في نهاية المطاف (SNAT 2010. P 94)” وينطبق سحب دولة الرفاهية في هذا المفهوم إلى حد أن: “إن تعريف برامج التدخل، وتحديد وتنفيذ المشاريع المحلية والتخطيطية والتنمية يهدف إلى أن يكون من مسؤولية السلطات المحلية. ومع ذلك، تواصل الدولة لعب دور حاسم في سياسة التنمية المحلية (SNAT 2010) ”ص 94). ويبدو أن فكرة التنمية المحلية لم تضع مبادئ التنمية الذاتية، إذ أصبحت التنمية المحلية في حد ذاتها أداة لإدارة الأزمات التي تهمز المناطق الأكثر حرمانا. يعكس هذا المفهوم السياسات الاجتماعية ونتائج الإدارة المدارة التي لا تُشرك المجتمع المدني حقًا.

وتمارس الدولة احتكاراً فعلياً للنشاط الاقتصادي. على الرغم من ظهور جهات فاعلة محلية جديدة خلال العقد الماضي، ولا سيما الجهات الاقتصادية (الشركات الخاصة، ومقاولو الأشغال العامة، والصناعيون، والحرفيون، والمزارعون، والتجار، وما إلى ذلك)، والجمعيات، والمنظمات غير الحكومية، فإن اندماجهم في الشيء المحلي لا يزال متقدمًا قليلاً ومجالات تدخلها محدودة وليس لها سلطة اتخاذ القرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية اللامركزية غير المكتملة تعيق الحكم الذاتي الإقليمي. على الرغم من التقدم الملحوظ في اللامركزية، والذي يمتد إلى مستوى البلديات، وحتى على مستوى البلديات الفرعية، فإن اللامركزية لا تزال غير مكتملة وفي مرحلة جنينية للغاية. في النظام الجزائري، شكلت السلطات المحلية بشكل أساسي كيانات تدعمها الدولة ويهيمن عليها إلى حد كبير ممثل الدولة الذي يمارس رقابة مسبقة على جميع القرارات، وهذا على جميع المستويات. وبالتالي، كان المسؤولون المحليون مجرد منفذين للسياسات والقرارات المقررة على المستوى المركزي والتي تمت ترجمتها على مستوى البلديات من خلال تنفيذ الإجراءات والبرامج المقررة في جلسة تحكيم من قبل الهيئة المركزية للتخطيط، في إطار خطط سنوية. ومظاريف الميزانية

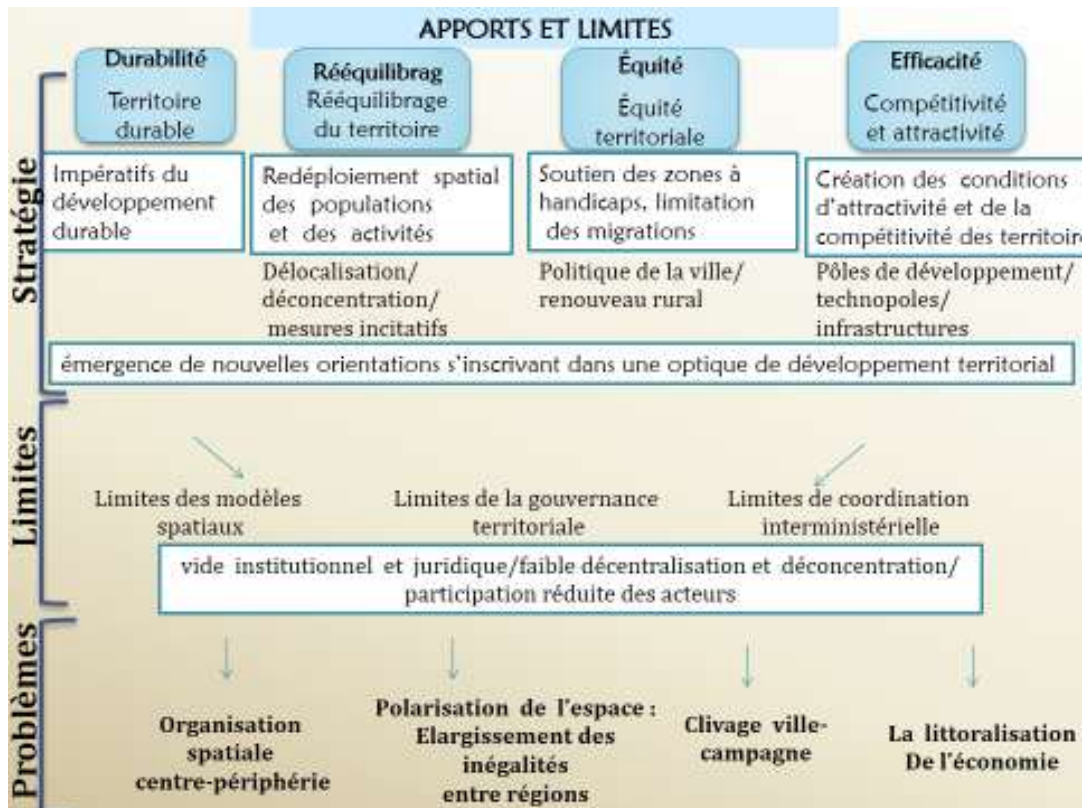
1.3. مساهمات وقيود التخطيط الإقليمي في التنمية الجهوية:

تظهر التفاوتات المكانية في الجزائر من خلال ثلاثة ظواهر رئيسية: الثنائية بين الساحل / الداخل، التباين بين المدن / القرى، والتفاوتات الاجتماعية المكانية بين المناطق.

تستمر التصدعات الإقليمية، بل تتفاقم رغم الجهود التي بذلتها الدولة للحد من هذه التفاوتات من خلال زيادة الاستثمارات العامة في المناطق الداخلية. ومن الواضح أن سياسة التخطيط الإقليمي في الجزائر تواجه العديد من العقبات. فعلى الرغم من التزام الدولة بتزويد البلاد بالبنية التحتية للنقل (الطرق السريعة، السكك الحديدية)، والمرافق السياحية، وإعادة توجيه الأنشطة الصناعية (الانتقال إلى الهضاب العليا)، يبدو أن هذه الجهود غير كافية لتخفيف التفاوتات الإقليمية.

تطور التخطيط الإقليمي في الجزائر من خلال استراتيجيات جديدة أدت إلى ظهور توجهات جديدة تهدف إلى التنمية الإقليمية مثل الأنظمة الإنتاجية المحلية، مراكز النمو، ومشروعات الأراضي. لكن يبدو أن هذه الاستراتيجية الجديدة، رغم غناها، قد تركت جانباً بعض المناطق التي تعيش في أزمة عميقة حيث لا يتم تحفيز السكان. وهذه هي المناطق بلا مشاريع

الشكل 4 "مساهمات وحدود سياسة التنمية المحلية في الجزائر"



المصدر : من اعداد المؤلف



استنادًا إلى هذه الملاحظات، من المشروع التساؤل عن أوجه القصور والنواقص في سياسة التخطيط الإقليمي ومساهمتها المحدودة في التنمية الجهوية. تهدف هذه الفقرة إلى تسليط الضوء على أوجه النقص في السياسة الوطنية للتخطيط الإقليمي سواء من حيث خيارات التنمية المتبناة، أو الهياكل المعنية، أو أساليب العمل.

أ. **قصور المنهج القطاعي:** هناك العديد من الإخفاقات التي تميز سياسة التخطيط الإقليمي الحالية، ومع ذلك لم يتم إعداد تقييم شامل لهذه السياسة. تنفيذ نظام لتقييم السياسات العامة الإقليمية من أجل إدخال التعديلات اللازمة لتحقيق التنفيذ الأمثل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم. لم يتم بعد تنفيذ آلية لتقييم السياسات العامة الإقليمية بهدف إدخال أي تعديلات محتملة لضمان تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) بالشكل الأمثل كما كان مقررًا من قبل هذا الأخير. في الواقع، نص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 على إنشاء المرصد الوطني للإقليم الذي يهدف إلى متابعة تطور المساحات من جهة، وتعريف وتنفيذ وتقييم السياسات العامة الإقليمية من جهة أخرى، ولكن مرّت ست سنوات دون أن يتم تنفيذ ما كان مخططًا له. أكبر نقطة ضعف في التهيئة هي وظيفة التنسيق. هذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم ضمان التعاون بين السياسات القطاعية ومعها، وإذا تم إشراك جميع الفاعلين على جميع المستويات، وذلك في سياق المشاركة. بمعنى آخر، يجب أن تهدف سياسة التهيئة من جهة إلى دمج السياسات القطاعية المختلفة، ومن جهة أخرى إلى ربط مستويات التدخل الوطنية والإقليمية والمحلية.

في الجزائر، تُعد مشكلة التنسيق القطاعي مسألة حاسمة، حيث تبقى أهداف القطاعية للسياسات الوطنية (المخططات التوجيهية القطاعية) ضعيفة من حيث التوازن الإقليمي والمساهمة في تهيئة الإقليم. لذلك، تفرض ضرورة التآزر بين القطاعات والأقاليم من أجل ترجمة السياسة الوطنية إلى رؤية محلية. في هذا السياق، يُعد إنشاء الهياكل المسؤولة عن التهيئة الإقليمية من قبل مختلف الوزارات أمرًا ضروريًا بالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد للتهيئة. اليوم، لا يوجد تنسيق بين الوزارات، ولم يتم ضمان إشراك الوزارات المعنية في المخططات المختلفة للتهيئة. على سبيل المثال، لا تزال مقارنة المسائل الحضرية قائمة على القطاعية بصفة أساسية، دون تنسيق بين مختلف الوزارات التي تتدخل على المستوى الإقليمي. إن المقاربة القطاعية لها حدودها في تهيئة الإقليم، ومن الأنجع حاليًا الاتجاه نحو مقاربة مندمجة للتنمية الإقليمية. هذه المقاربة تقترح "التفكير في الإقليم على مقياس متماسك وعملي؛ مع ضرورة إظهار التعاون والتنسيق على مختلف المستويات الجماعية لتحقيق وإنجاز الأهداف المشتركة. كما توصي أيضًا بمعالجة المشاريع من جميع أبعادها، وخاصة من حيث التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كما تتطلب رؤية استراتيجية تنسق بين مختلف مقاييس الأقاليم.

ب. **حدود النماذج المكانية المختارة ومشكلة تنافسية الأقاليم:** أدخل الـ SNAT نماذج جديدة للتنظيم والتخطيط مثل "المناطق المتكاملة للتنمية الصناعية"، "technopole"، الحظائر والمناطق التكنولوجية. هذه النماذج تعكس أخذ دور الفضاء في تنسيق الفاعلين، وفي فعالية التنظيمات / أو في دعم وتوزيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في الواقع، تم تصميم هذه الفضاءات لتوسيع نطاقها على فضاءات أوسع وأكثر تماسكًا، مثل مراكز الجذب التي تهدف إلى تنسيق الفاعلين وتعزيز تنافسية الإقليم.



لكن يجب أن نلاحظ أن هذا المفهوم حديث وقد تم إدخاله في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر. وتبقى النتائج المنتظرة غير مؤكدة، خاصة أن الأسلوب التكنولوجي في الجزائر لا يزال في مرحلة بدائية وينمو بشكل بطيء. ويجب التذكير أن الاستراتيجية القديمة التي اعتمدت على مفهوم "مراكز النمو" لفرو كانت قد أدت إلى توزيع الاستثمارات بشكل غير متوازن وأسفرت عن نتائج معاكسة تمامًا للتوقعات. من جهة أخرى، اختار وزارة التخطيط من خلال SNAT نموذج التنمية الحضرية كاستجابة لمتطلبات التنافسية وجاذبية الأقاليم. ولكن، بتبني SNAT للمتروبوليس وتقوية جاذبية وتنافسية الأقاليم الحضرية، فإنها تمنع تحقيق التوازن الإقليمي. هذه الخيارات تثير تساؤلات حول حالة أقاليمنا وموقعها فيما يتعلق بالجاذبية والتنافسية.

ج. حدود الحوكمة الإقليمية: تظهر ضعف آليات الحوكمة الإقليمية بوضوح في السياسة الوطنية للتخطيط الإقليمي. ظهرت أفكار حول الحوكمة الإقليمية لتحل محل الأساليب التقليدية للتخطيط الإقليمي الهرمي. ظهرت هذه الفكرة في إطار البحث عن أساليب جديدة للإدارة الإقليمية، وهي تشير إلى بروز حركات التنمية المحلية والهيكل السياسية والإدارية الجديدة في الدول الحديثة، وتتماشى مع السياق التاريخي لتزايد مشاركة الفاعلين المحليين (القطاع الخاص، العام، المجتمع المدني) في ديناميكيات التنمية، وفي قدرتهم على تنظيم أنفسهم. توفر الحوكمة الإقليمية إطارًا متناسقًا وشاملاً للتخطيط الإقليمي، الذي يعرف بتداخله بين التخصصات وواجهته لتحديات عديدة ناتجة عن تقسيم السلطات، مستويات التنظيم والقطاعات. تظهر أوجه قصور الحوكمة الإقليمية في عدة أشكال:

ج.1 النقص المؤسسية: الأجهزة المؤسسية والقانونية اللازمة لتنفيذ سياسة التخطيط في الجزائر غير كافية. على المستوى الوطني، تم إطلاق إنشاء "المركز الوطني للإقليم" من قبل الوزارة من خلال إعداد مشروع المرسوم التنفيذي لإنشائه وتحديد مهامه، ولكن لم يتم تحقيقه بعد. أما الوكالة الوطنية للتخطيط وجذب الإقليم (ANAAT) التي تأسست منذ عام 1981، فتشارك في وضع التوجهات الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتخطيط والتنمية المستدامة للإقليم على المستويين الوطني والإقليمي، ولكن لم تتمكن من تنفيذ هذه الخطط بشكل فعال. في الولايات، توجد هياكل للحكومة مثل "مديرية التخطيط والتخطيط الإقليمي" التي تتولى مع الفاعلين المحليين وضع خطط التخطيط في الولاية. رغم جدوى خطط التخطيط من حيث تحليل المقاييس وتقديم الاقتراحات، إلا أنها تواجه نقصًا في الهياكل والمؤسسات المعنية بتنفيذها. كما أن المحتوى المقترح لا يتبع بشكل صحيح إجراءات التطبيق والمتابعة المنتظمة.

ج.2 اللامركزية الضعيفة: تسود سياسة التخطيط الإقليمي الحالية سياسة الدولة المركزية، وهي مغطاة جزئيًا من خلال تنفيذ الخطط الإرشادية القطاعية على المدى القصير والمتوسط والطويل. مثل هذه السياسة التي تعتمد على المركزية في اتخاذ القرار تعتبر من أكبر انتقادات سياسة التخطيط الحالية. يظل دور الجماعات المحلية والقطاع الخاص محدودًا. هذا يساهم في اتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ المحلي للمشاريع، مما يسبب توترات بين البيروقراطيين والمخططين والسياسيين، مما يجعل تنفيذ المشاريع بطيئًا ومكلفًا.



ج.3 مشاركة ضعيفة من الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني: من المتوقع أن يشهد SNAT مرحلة شراكة بداية من عام 2015 ضمن منطق الشراكة العامة-الخاصة. لكن السياسة الحالية تتميز بمشاركة محدودة للمواطنين والمجتمع المدني في الحوكمة الإقليمية. تلعب الشركات دورًا هامًا في التأثير على البيئة المحلية، خصوصًا على النسيج الاقتصادي المحلي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وكذلك على مستوى التوظيف، لكنها تظل غير ملتزمة إلى حد كبير في عملية الحوكمة، حيث يتم استشارتها بشكل ضعيف، وأحيانًا لا يتم إبلاغها بالشكل المطلوب.

ج.4 احتياجات الشركات والعرض الإقليمي: تم تنفيذ العديد من المناطق الصناعية في إطار برنامج إقامة 49 منطقة صناعية. يهدف هذا البرنامج إلى تلبية احتياجات المستثمرين من خلال إنشاء خدمات وبنية تحتية عالية الجودة. ولكن، تظل المناطق الصناعية ليست الحاجة الوحيدة للشركات، فالشركات تواجه صعوبات في تحديد المواقع في بعض مناطق البلاد، كما تطرح مشكلة الوصول في عدة مناطق. هناك حاجة للتدخلات المحلية لتحسين الشبكة الطرقية في الولايات وتقديم الخدمات للمدن الصغيرة والبلدات الريفية لتلبية احتياجات الشركات.

الخاتمة:

يقدم عملنا رؤية شاملة لتطور السياسات الوطنية للتهيئة الإقليمية و لحالة التفاوتات في الجزائر. يمكن استخلاص الدروس التالية:

- تطورت السياسات الوطنية للتهيئة الإقليمية على مر الزمن. فقد تم تقليص التفاوتات المكانية الموروثة من الاستعمار جزئيًا من خلال الجهد المبذول في بناء البنية التحتية الداخلية وتجهيز المناطق الريفية خلال فترة النمو الكبير. ومع ذلك، استمرت التفاوتات الكبيرة. الاستراتيجية الحالية للدولة تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة للإقليم وقد بدأت عدة برامج تنموية خاصة بالمضارب العليا والجنوب. ومع ذلك، تبدو النماذج المكانية والتخطيطية (مناطق التنمية الصناعية المتكاملة، المدن التكنولوجية، قطب الجذب ...) التي قدمها المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) غير واضحة، خاصة وأن آثارها لا تزال في مرحلة مبكرة وتظهر بشكل خجول. كما أن تحليل المخططات المختلفة للتهيئة الإقليمية، والمخططات التنموية الحضرية أو الريفية، والمخططات الاستراتيجية الأخرى، في معظمها، لم تكن فعّالة. من جهة، فإن إعدادها يستغرق وقتًا طويلاً (تستمر مراحل الدراسة حتى 5 سنوات)، مما يجعلها تتجاوز بسرعة الديناميكيات التي كانت تعمل في الأراضي، وخاصة النمو السريع للقطاع غير الرسمي والإسكان غير المنظم. ومن جهة أخرى، فإن تنفيذها صعب، حيث أن بنائها بطريقة موحدة يجعلها قاسية وغير قادرة على التكيف مع خصائص الأراضي المختلفة وديناميكيات تنميتها.
- علاوة على ذلك، فإن مفهوم الحوكمة التشاورية غريب عن السياسات الحالية ومع ذلك، فإن جميع الخبراء يتفقون على ضرورة هذه المقاربة: "من دون مشروع شامل أو توافق سياسي، لا يوجد مشروع للتهيئة الإقليمية".
- تتجلى التفاوتات الإقليمية في أشكال متعددة. أهم هذه التفاوتات هي التفاوتات بين العالم الريفي والحضري. عملية التنمية في ولايات الجزائر غير متساوية، وهي مشوهة بشدة (الجزائر، وهران، سطيف، تيزي وزو) مع تركيز عالٍ للسكان والأنشطة على الشريط الساحلي. علاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية الحضرية الجزائرية لم تحقق



النتائج المرجوة: فالمعالجة الحضرية في الجزائر تقتصر على البعد الديمغرافي، ولا تؤدي المدن الكبرى إلى آثار إيجابية على المناطق المحيطة. الثنائية الريفية/الحضرية هي سمة من سمات الإقليم الوطني. سلوكيات الأسر في المناطق الحضرية والريفية تُظهر تفاوتات كبيرة: فحص نفقات استهلاك الأسر أظهر فرقاً كبيراً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حيث سجلت المناطق الحضرية 71% مقابل 29% فقط في المناطق الريفية. التفاوتات في فرص العمل والأجور تتسع بين المدينة والريف.

- فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، على الرغم من أن القطاعات الاقتصادية منتشرة على نطاق واسع في الإقليم الوطني (معدل تركيز مرتفع نسبياً في جميع مناطق البلاد)، إلا أن تفاوتات تركيز الشركات ملحوظة، لكن هذه التفاوتات شهدت انخفاضاً كبيراً: الفجوات بين المناطق المختلفة في البلاد تراجعت بشكل كبير بين عامي 2003 و2013. ومع ذلك، لا يزال مستوى التفاوت الحالي مرتفعاً نسبياً. هناك تركيز قوي للشركات في المناطق الشمالية على حساب مناطق الهضاب العليا والجنوب. في عام 2014، تم تسجيل نسبة إنشاء شركات بلغت 71% في المناطق الشمالية، و22% في الهضاب العليا، و8% فقط في الجنوب. على الرغم من الحوافز المالية والضريبية المخصصة للشركات لتأسيس نفسها في المناطق الداخلية من البلاد، إلا أن النتائج المتوقعة لم تتحقق. يبدو أن القوى الاقتصادية والتكتلات الصناعية والقرب من المراكز الكبرى هي العوامل الرئيسية لاختيار مواقع الشركات.
- مسارات للتفكير من أجل تهيئة مستدامة: في السياق الحالي الذي يتميز بالاعتماد على المحروقات و ضعف التنوع الاقتصادي، يجب إيلاء اهتمام خاص بالأقاليم التي تحمل إمكانيات تنمية. في الواقع، يبدو أن استثمار الأراضي وتعزيز جاذبيتها من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية البديلة، خاصة الصناعة والسياحة، أمر عاجل. وهذا يتطلب تبني ثقافة "مشروع الإقليم". يجب أن تخضع المشاريع التي تم تنفيذها وتلك التي تنفذ حالياً في إطار السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية لتقييم دقيق. يسمح هذا الإجراء بتحديد النقاط القوية والضعيفة للمنهج المعتمد، وكذلك لتقييم مدى توافق الإنجازات مع الأهداف المحددة. من أجل تحسين تأثير سياسات التهيئة الإقليمية على التنمية المحلية، يجب وضع إطار منسجم لتنسيق السياسات المختلفة، من خلال تحسين إجراءات التعاقد وتبسيط آليات التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأقاليم، وزيادة مشاركة الفاعلين المحليين والسكان. يتعين فعلاً تحسين الحوكمة الإقليمية من أجل مراعاة أفضل للواقع المحلي من خلال إشراك الفاعلين الاقتصاديين، والمواطنين، والمجتمع المدني. يجب أن تحظى أنظمة المعلومات الإقليمية باهتمام خاص من السلطات العامة الاستثمار في "ذكاء الأقاليم" يبدو مفيداً للفاعلين والمجتمع الإقليمي من أجل الحصول على معرفة أفضل بالإقليم، وتحقيق أفضل إدارة لتطوره. يسمح تطوير منهج يعتمد على المراقبة الوصفية والتوقعات على المدى الطويل، بإرساء "ذكاء إقليمي" في الوقت الحقيقي، مما يعزز استراتيجيات التنمية المحلية؛ ويسهم في إعادة تعريف معايير القيمة الجماعية لإعطاء كل إقليم مكانته.



قائمة المراجع:

- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو) 2024 التقرير العالمي للملكية الفكرية
- البنك الدولي (2009) تقرير عن التنمية في العالم 2009: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية. مجموعة البنك الدولي
- القانون رقم 20/01 المؤرخ في: 27 رمضان 1422 الموافق ل: 12 ديسمبر 2001
- وزارة التهيئة العمرانية (2006)، "الجزائر 2025، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: التوازن المستدام و تنافسية الأقاليم
- Bendjelid, A, (1986). « Planification et organisation de l'espace en Algérie »,
- Boisvert, M. (1996). Compte rendu de [s. Côté, y. Dionne, y. Leclerc, p-p proulx, r. Robert et j-m. Savard, La pratique du développement régional]. Recherches sociographiques, 37(3), 599–602.
- Catin, M et Van Huffel, C, (2003). « Inégalités régionales et développement économique : le cas français (1850-2000) » Revue d'Economie Régionale et Urbaine, n° 5.
- Côte, M, (1983). « L'espace algérien. Les prémices d'un aménagement », OPU, Alger .
- Dahmani, M, (1984). « Planification Et Aménagement Du Territoire, quelque éléments théoriques et pratiques », édition n°14 OPU ,Alger.
- Dicken, (P). and Lloyd(P) [1990] "*Location in Space: Theoretical Perspectives in Economic Geography*". New York: Harper Collins Publishers, third edition
- Harrar, S (2018), «Politiques d'aménagement du territoire et disparités spatiales de développement en Algérie », thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Tlemcen, Algérie.
- Harrar, S. (2021). Évolutions des inégalités et développement territorial en Algérie. 543-530, (2)4, مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة.
- Harrar, S.(2024) La qualité de vie dans les politiques d'aménagement du territoire en Algérie : une approche territoriale Le 1er congrès International : Le Développement Durable pour une Meilleure Qualité de Vie, 26-27 Juin 2024, Université de Tlemcen, Algérie
- Khaoua, n, (2018) « Projet de Recherche Inégalités spatiales, mobilités et développement en Algérie 2000-2013 ». Universté Badji Mokhtar Annaba
- Krugman (P), Obstfeld (M), Melitz (M), [2018] "Economie internationale", Pearson, 2018 (11ème édition)
- Lévy, J ; Lussault, M. (2003). Dictionnaire de la Géographie et de l'espace des Sociétés.
- OPU, Alger.
- Sen, A, (2000). « Repenser l'inégalité », le Seuil. Paris.